

إطار مقترح للحوكمة البيئية وتأثيره على جودة المراجعة

[١٨]

جمال سعد خطاب^(١) - نهال محمد فتحى الشحات^(٢) - شيماء عبد الحفيظ السيد
(١) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور فى المنشآت الصناعية التى تطبق نظام الحوكمة البيئية والتصدى عنها وأهمية تلك المخاطر البيئية ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية فى المنشآت الصناعية وقياس أثر تطبيقها على تحقيق كفاءة نظم الرقابة الداخلية فى الشركات الصناعية ووضع نموذج مقترح ليوضح تأثير الحوكمة البيئية على جودة المراجعة ومدى تأثير ذلك على أجهزة الرقابة الداخلية للشركات الصناعية. وتكونت عينة الدراسة من عدد (٢٥٠) فرداً من الجنسين من العاملين بوزارة الصناعة والشركات الصناعية الخطرة ووزارة البيئة وأعضاء هيئة التدريس.

وإعتمدت هذه الدراسة على إستخدام منهج يجمع البحث بين كلاً من المنهج الإستقرائى والمنهج الإستنباطى حيث قام الباحثون بإستخدام المنهج الإستقرائى فى تعريف الحوكمة البيئية وتأثيره على جودة المراجعة فى المنشآت الصناعية وتطبيقاً للمنهج الإستنباطى تم إجراء دراسة ميدانية بإستخدام إستمارة إستقصاء تم إعدادها وإجراء الإختبار القبلى لها على عينة إستطلاعية بإستخدام مفهوم المقابلة الشخصية وتم إجراء التحليل الإحصائى وذلك بإجراء إختبار الإعتدالية والثبات لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التى تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة، ثم دراسة التوزيع التكرارى لعبارات قائمة الإستقصاء وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت وإنتهاء بدراسة العلاقات بين المتغيرات لإختبار الفروض وصولاً إلى نتائج البحث. إستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية منها المتوسط المرجح والإنحراف المعيارى ومقياس الإعتدالية وذلك لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى هذه النتيجة وهى وجود علاقة إرتباط جوهرية بين وجود نظام رشيد للحوكمة البيئية وتحسين جودة المراجعة وذلك من خلال قبول الفروض الفرعية.

وإنتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة الإلتزام بكافة القواعد ومعايير الحوكمة البيئية مما يساعد على مكافحة الفساد البيئى والمالى وتدعيم الإقتصاد القائم على أساس بيئى وضرورة الإلتزام بالميثاق الأخلاقى للمراجعة البيئية وضرورة إستقلالية مجلس الإدارة وضرورة إهتمام الوحدات الإقتصادية المتعلقة بالبيئة بإعداد نظام جيد للمعلومات البيئية بحيث يكون للحوكمة البيئية تأثير فعال عليها لتوازن الأداء البيئى وضرورة مراعاة معايير منظمة

التعاون الإقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية ومسئولية مجلس الإدارة.

مقدمة

تمثل الحوكمة البيئية أحد أهم القضايا التي إستحوذت على إهتمام الأكاديميون والممارسون للمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو النامية وإكتسبت قضية الحوكمة البيئية أهمية كبيرة منذ إنفجار الأزمة المالية العالمية فضلاً عن سلسلة إكتشاف تلاعب الشركات في قوائمها المالية حيث إهتمت معظم الجهات والهيئات الدولية بمفهوم الحوكمة البيئية للشركات المتوافقة بيئياً على أساس إنها تحقق المنفعة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة (سمير أحمد سليمان عواد صقر، ٢٠١٣).

ولها دور فعال في تدعيم كفاءة الشركات من خلال إلقاء الدور على الإدارة البيئية ومجلس إدارتها في تفسير الدوافع لإختيار وإقرار السياسات البيئية المطبقة لهذا الأمر. (جمال عبد الغنى أحمد عفيفي، ٢٠٠٨)

ونظام الحوكمة البيئية يتظمن الحوافز المناسبة للإدارة حتى تستطيع تحقيق أهدافها الممثلة في حماية مصالح البيئة وحملة الأسهم وغيرهم ومن أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة ويمكن أن تقوم الحوكمة البيئية بدورها في إحكام الرقابة على الممارسات والسياسات المطبقة في قياس الأرباح لدفع مستوى جودة المعلومات البيئية في التقارير المالية. (سالم سعيد بعجاجة، ٢٠٠٨)

لذلك نجد أن الحوكمة البيئية ليست مجرد شئ أخلاقي جيد يقوم بعملة فقط بل إنها مفيدة لمنشآت الأعمال وتعمل على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية ومكافحة الفساد المالي والبيئي للمنشأة حيث إنها تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لأسواق تنافسية في مجتمع ديمقراطي على أساس القانون كما إنها تحقق تكامل للمنطقة في الأسواق البيئية العالمية. (عباس حميد التميمي، ٢٠١٠)

وتعتبر المراجعة البيئية الآن نشاطاً رئيساً في العديد من الأجهزة العلنا للرقابة حيث تهدف التطورات والإتجاهات في المراجعة البيئية جمهوراً متنوعاً فبالنسبة للأجهزة العلنا للرقابة وممارسى مراجعة البيئة تقدم هذه التطورات ثروة من المعلومات وخبرات الحياة الحقيقية والمراجعة الداخلية لها دور هام في الحصول على قوائم مأللة على درجة عاللة من الشفافية والإفصاح والمصدقية خدمة لأصحاب المصالح فالمراجعة الداخلية هي الركيزة الأساسية للمراقبة الداخلية و وسيلة فعالة لمساعدة الإدارة وبذلك فإن المراجعة الداخلية دوراً هام في الحوكمة البيئية للعديد من المنشآت وتطور هذا الدور و إتسع نطاقه مع مرور الزمن أصبح يتضمن تقدير المخاطر و التحقق من الإجراءات الرقابية وكلها تقع مباشرة في إطار الحوكمة البيئية (جون ربيد ومجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة، ٢٠٠٧)

مشكلة الدراسة

تتصدر مشكلة البحث في إنخفاض جودة المراجعة في معظم القطاعات كنتيجة لعدم الإهتمام الكلى أوالجزئى بإدراج البعد البيئى في إطار برنامج المراجعة وبسبب زيادة التخصصات داخل كل قطاع مما يؤدي إلى ضعف أجهزة الرقابة داخل ذلك القطاعات ومن جهة أخرى أصبحت وظيفة المراجعة تمثل تحدياً كبيراً لمواجهة عدم مصداقية المعلومات وعدم شمولية المحتوى المعلوماتى للقوائم والتقارير المأللة للمعلومات البيئية(رعدة صلاح محمد عبدالرحمن، ٢٠١٢)

وإتساع حجم الشركات يؤدي إلى ضعف آليات الحوكمة البيئية للرقابة على تصرفات المديرين وظهور حالة من عدم التوازن المعلوماتى التى تعنى معرفة الإدارة بالمعلومات وصياغتها بسبب انعدام نظام الحوكمة البيئية وعدم وجود إشتراك مباشر من المراجع الداخلى في وضع معايير الجودة كنتيجة لإنعدام ثقافة المجتمع بأهمية الحوكمة البيئية لذلك ظهر العديد من مشكلات الفساد المالى والإدارى والبيئى التى تعانى منها المؤسسات الدولية وعدم متابعة العديد من المنظمات والمؤسسات البيئية الدولية لنظام الحوكمة البيئية لتحقيق التقدم البيئى في إقتصاد الدول وتوفير القدرة التنافسية على المستوى الدولى وعدم تنفيذ القوانين والقواعد البيئية التى تتضمن حسن إدارة الأداء البيئى للشركة وعدم وجود الهيكل المناسب

الذى تتحدد من خلاله الأهداف البيئية للشركة ومتابعة الأداء البيئى ولا توفر إدارة المنشأه تكنولوجيا المعلومات المتطورة وقوة إستقلال لجنة المراجعة وإدارتها الداخلية ولا تقييم المبادئ التى تحكم وظيفة المراجعة الداخلية وتوفير قاعدة من المعرفة والمهارات الضرورية ورفع كفاءة وتطور الأداء المهنى للمراجع الداخلى وتحتاج الحوكمة البيئية الرشيدة فى المؤسسة إلى دعم ومساندة مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عدم تبليغ مراجع الإدارة البيئية بالمستوى المناسب من المسؤولية و بنواحى الضعف الهامة التى تم إكتشافها عند تنفيذ النظام (حسين بن طاهر ومحمد أبوظلاعة، ٢٠١٢).

أسئلة الدراسة

- ١/ هل إطار المراجعة الداخلية المطبق فى الشركات الصناعية بصورته الحالية يساعد فى تحقيق جودة المراجعة.
- ٢/ هل أداء المراجع فى ظل آليات المراجعة المطبقة حالياً يساعد فى الوصول إلى الجودة المنشودة لعملية المراجعة.
- ٣/ هل إطار المراجعة المطبق حالياً فى القطاعات المختلفة يتضمن بداخله الأبعاد البيئية.
- ٤/ ما الإطار المناسب للحوكمة البيئية وما هو تأثيره على جودة عملية المراجعة.

أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى إعداد إطار مقترح للحوكمة البيئية وقياس مدى تأثيره على جودة المراجعة ولتحقيق ذلك الهدف يسعى البحث لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:
- ١/ تحديد إطار المراجعة الداخلية المطبق حالياً فى الشركات الصناعية وما يعترضه من أوجه قصور.
 - ٢/ تحديد أوجه القصور فى أداء المراجع فى ظل آليات المراجعة المطبقة فى الشركات الصناعية.
 - ٣/ بيان تأثير تضمين إطار المراجعة للأبعاد البيئية على أداء عملية المراجعة وإنعكاسات ذلك على جودة عملية المراجعة.

٤/ وضع إطار للحوكمة البيئية يساعد في تحسين جودة عملية المراجعة في المنشآت الصناعية.

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث من خلال أهمية مكوناته ومدى تطبيق الحوكمة البيئية فى الشركات والكشف عن مفهوم الحوكمة البيئية وعلاقتها بجودة المراجعة وتحديد أبعادها وتطورها وتأثير ذلك التطور فى دعم فعاليات الحوكمة البيئية وانعكاس هذا التطور على إستمرارية وجودها.

حدود الدراسة

تتمثل حدود البحث فى الآتى:

حدود زمنية: تكون من الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣.

حدود مكانية: يطبق هذا البحث فى الشركات ومنظمات الاعمال الإدارية والقانونية بمنطقة القاهرة الكبرى.

متغيرات الدراسة

وجود إطار مقترح للحوكمة البيئية وتأثيره على جودة المراجعة وتطبيقه على المنشآت الصناعية

*المتغير المستقل/ الحوكمة البيئية.

*المتغير التابع/ جودة المراجعة.

فروض الدراسة

فى هذا البحث يوجد فرض رئيسى وعدة فروض فرعية كالتالى:

الفرض الرئيسى: وجود علاقة إرتباط جوهريّة بين وجود نظاماً رشيداً للحوكمة البيئية وتحسين جودة المراجعة.

ويتفرع منه عدة فروض فرعية كالآتي:
الفرض الفرعى الأول: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقيام مجلس الإدارة بمساعدة المستثمرين فى التعرف على الأداء البيئى للشركات والتحقق من إن إدارتها تعمل على حماية البيئة على جودة المراجعة البيئية.
الفرض الفرعى الثانى: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقيام المراجع الداخلى بزيادة فاعلنة أجهزة الرقابة الإدارية فى البيئة على جودة المراجعة البيئية.
الفرض الفرعى الثالث: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتحقق الإدارة التنفيذية أعمالها بشفافية ووضوح ودقة من خلال وجود جودة المراجعة الداخلية والخارجية على جودة المراجعة البيئية.
الفرض الفرعى الرابع: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لرفع مستوى الوعى البيئى لدى منظمات الأعمال لتتحقق منهج إدارى فعال وذلك من خلال مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين فى الشركات المتوافقة بيئياً على جودة المراجعة البيئية.

الدراسات السابقة

١/ دراسة خالد حسن (٢٠٠٦) بعنوان: مدخل مقترح لتفعيل الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال وتحسين أداءة: استهدفت الدراسة إلى القيام بدراسة تحليل لطبيعة ونوعية أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية على الأداء البيئى لمنشآت الأعمال ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية فى مساعدة إدارة منشآت الأعمال على الإلتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئية وذلك مع محاولة تقديم مدخل مقترح لضوابط تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية لتفعيل إطار الحوكمة البيئية على مستوى منشآت الأعمال فى مجال البيئة العربية لمهنة المراجعة البيئية الداخلية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية وذلك لإستجابة المتغيرات البيئية العالمية التى أشارت إلى أهمية محور المراجعة البيئية وإعادة إصدار معيار الإدارة البيئية أيزو ١٤٠٠١ سنة ٢٠٠٤ فى صياغته الجديدة وقد أكد على ضرورة قيام قيام كيان لوظيفة المراجعة البيئية الداخلية بمنشآت قطاع الأعمال ويؤيد ذلك ما إتجه إلية مجلس المراجعين البيئيين

القانونيين من تنظيم عملية تأهيل المراجعين البيئيين والحصول على ترخيص بمزاولة مهنة المراجعة البيئية.

٢/ دراسة مها محمد أبو هارجة (٢٠١٠) بعنوان: نموذج مقترح لإليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح فى البيئة المصرية: يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسة إدارة الأرباح من خلال نموذج مقترح يتضمن إطار متكامل لخصائص فعالية آليات الحوكمة داخل الشركات. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

١/ بيان تطبيق خصائص فعالية تلك الآليات فى الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات.

٢/ تحديد خصائص فعالية الآليات الرقابية لحوكمة الشركات الداخلية والخارجية التى تؤدى إلى الرقابة على ممارسة إدارة الأرباح.

ويوصى الباحث بضرورة إجراء دراسة تطبيقية لبيان أثر تطبيق خصائص فعالية إليات حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح لعينة من الشركات وصولاً من تلك الدراسة إلى تطبيق النموذج المقترح.

٣/ دراسة وليد حامد غنيم (٢٠١١) بعنوان: تحليل ومعالجة مشاكل تخطيط وتنفيذ برنامج المراجعة البيئية لتحسين جودة المراجعة: يهدف هذا البحث إلى التعرف على المشكلات التى تواجه المراجع عندما يكون بصدد تخطيط وتنفيذ برنامج المراجعة ومحاولة التوصل لمجموعة من الحلول المقترحة للتغلب على هذه المشكلات وإقتراح مجموعة من الخطوات التى يجب أن يتضمنها برنامج المراجعة البيئية. ونتج عن ذلك الإهتمام المتزايد بالدور الذى تؤديه المحاسبة والمراجعة البيئية المتخصصة عن تخطيط و تنفيذ البرامج البيئية. ويوصى الباحث بالحصول على تقارير معبرة عن حقيقة الوضع البيئى ويمكن الإعتماد عليها عند تطبيق المراجعة البيئية.

٤/ دراسة رعدة صلاح محمد عبد الرحمن (٢٠١٢) بعنوان: دور المراجعة البيئية الداخلية فى تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال: يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى توضيح دور المراجعة البيئية الداخلية فى تحسين الأداء البيئى للشركة وبيان أثرها فى إرساء مقومات وقواعد الحوكمة البيئية للشركات ونتيجة لذلك تحقق المراجعة البيئية الداخلية الرقابة البيئية فى محاولة للمساهمة فى الحد من المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية حيث أن الرقابة البيئية تشمل كشف الإحرفات عن الخطط البيئية ومدى كفاية نظم الإدارة والحوكمة البيئية المتبعة داخل المنشأة ومراجعة نظم المحاسبة البيئية التى لها تأثير كبير على البيئة. ويوصى الباحث بزيادة الإهتمام بالمراجعة البيئية الداخلية التى لها تأثير كبير على العمليات والأنشطة البيئية داخل المنشأة لأنها من أهم عناصر تطبيق الحوكمة البيئية.

الإطار المفاهيمى للدراسة

أولاً: مفهوم الحوكمة البيئية: يشير مفهوم الحوكمة عموماً إلى وسائل التى يتم من خلالها التحكم فى توجيه النشاط او مجموعة من الأنشطة بحيث تحقق مجموعه مقبولة من النتائج وفقاً لبعض المعايير المقرره كما تعبر الحوكمة عن التماسك والتنسيق المستمر لأهداف الشركة.

أما مفهوم الحوكمة البيئية يشير إلى مجموعة العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التى من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون فى الأفعال والنتائج البيئية كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد المسألة والمسئولية من أجل البيئة فهى تعمل فى كل المستويات بدأن من المستوى الفردى وصولاً إلى المستوى العالمى كما تدعو إلى المسئولية المشتركة من أجل الحفاظ على الإستدامة البيئية.

ومن هنا يمكن تعريف الحوكمة البيئية العالمية بأنها كيفية تنظيم مختلف الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار على المستوى العالمي من أجل حل التحديات والنزاعات البيئية وتعزيز البيئة العالمية وإضافة إلى ذلك أن الحوكمة البيئية العالمية تمثل شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة.

يشير مفهوم حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تنظم وتحدد العلاقات بين إدارة الشركة من ناحية وحمله الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف الخارجية المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى (صالح زياتي ومراد بن سعيد، ٢٠١٠) وأخيراً يرى الباحث أن مفهوم الحوكمة البيئية عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والمؤسسات والآليات والممارسات التي يتم بموجبها توجيه الجمعية العامة ومراقبة أنشطتها البيئية والأنظمة والعمليات الموجودة دمن الشركة والتي تحدد الأهداف البيئية وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم ويتلائم مع قيم الشركة ويشير بشكل عام إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى تتمثل في (حملة السندات/العمال/الموردين/الدائنين/المستهلكين).

ثانياً: ماهية الحوكمة البيئية: إن الحوكمة البيئية للشركات ليست مجرد شئ أخلاقي جيد تقوم بعمله فقط بل أن الحوكمة البيئية مفيدة لمنشآت الأعمال وعلى سبيل المثال فإن الحوكمة البيئية الجيدة للشركات هي في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية ويمكن أن تعمل على تخفيض رأس مال المنشأة وتساعد الحوكمة البيئية الجيدة على جذب الإستثمارات المحلية أو الأجنبية ومكافحة الفساد المالي والبيئي للمنشأة (عباس حميد التميمي، ٢٠١٠)

ثالثاً: المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحوكمة البيئية: إن التطبيق الجيد للحوكمة البيئية يتوقف على مدى مستوى جودة مجموعتين من المحددات خارجية وأخرى داخلية.

١/ **المحددات الخارجية لتطبيق الحوكمة البيئية:** هي تشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة الذي يشمل الآتي:

- أ- القوانين واللوائح البيئية المنظمة للنشاط البيئي.
ب- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية للأداء البيئي.
ج- وكذلك القطاع المالى من خلال التمويل اللازم للمشروعات ودور المؤسسات غير الحكومية.

٢/ **المحددات الداخلية لتطبيق الحوكمة البيئية:** تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس البيئية التى تحدد كيفية إتخاذ القرارات البيئية التى تخدم أنشطة الشركة وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين التى يؤدى توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف (فوزي وآخرون، ٢٠٠٣)

رابعاً: معايير الحوكمة البيئية: تتمثل معايير الحوكمة البيئية فى الآتى:

١/ **معايير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية:**

- أ- توافر إطار بيئى فعال لحوكمة الشركات وأن يكون متوافقاً مع القانون البيئى للدولة.
ب- حقوق المساهمين فى الأنشطة البيئية والمعاملة العادلة لهم.
٢/ **معايير مؤسسة التمويل الدولية:** وضعت هذه المؤسسة معايير وقواعد وموجهات عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة البيئية داخل وخارج الشركات وهى كالتالى:
أ- الممارسات المقبولة للحكم الجيد على البيئة
ب- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد على البيئة
ج- القيادة الجيدة على البيئة (حسين بن طاهر ومحمد أبوظلعة، ٢٠١٢)

خامساً: آليات الحوكمة البيئية فى تطبيق قواعدها داخل الشركات بكفاءة

ومصادقية: إن الحوكمة وإلانتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث أو فساد أو الحد منهم فى أقل تقدير وكذلك من خلال مجموعة من الآليات ومن خلال هذه الآليات يتم تعزيز دور وظيفتى المراجعة الداخلية والخارجية وخاصة ما يتصل بهاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة المراجعة من مجلس الإدارة للإشراف عليها وتكتسب الحوكمة البيئية أهمية خاصة لأنها مازالت تؤدى دوراً مؤثراً فى النشاط الإقتصادى والبيئى فى العديد من الدول أخيراً إلبات الحوكمة البيئية كالتالى:

أ- مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه.

ب- الإدارة التنفيذية ومراقب الحسابات.

ج- المراجع الداخلي والخارجي للشركات المتوافقة بيئياً (سندس ماجد رضا، ٢٠٠٨).

سادساً: مفهوم جودة المراجعة: ظهر العديد من التعريفات لجودة المراجعة ومن أكثر التعريفات التي حظت بقبول واسع من العديد من الباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة هو احتمال قيام المراجع باكتشاف الغش في النظام المحاسبي للعميل والتقارير عن هذا الغش وزيادة درجة إستقلاله.

وهناك تعريف آخر بأنها درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية لأن من المعروف أن الهدف من المراجعة هو خلق الثقة في القوائم المالية فإن جودة المراجعة هي احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية حيث نال مفهوم المراجعة البيئية إهتمام كبير من العلماء والمعاهد ووكلاء حماية البيئة ومكاتب المحاسبة والغرفة التجارية ولجنة الإتحاد الأوروبي (منظمة الإنتوساي ومجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية، ٢٠٠٠)

وترى الباحثة إن المراجعة البيئية يجب أن يقوم بها فريق متكامل من تخصصات مختلفة على أن يظل الدور الأساسي للمراجعين الداخليين والخارجيين وخاصة المراجع الخارجي بإعتباره وكيلاً عن الأطراف ذات علاقه خارج المنشأ وهذا ما يؤكد أن المراجع الخارجي يهتم بصفه أساسية بالتأكد من مدى صدق وعداله القوائم المالية في ضوء ومبادئ وأسس المحاسبة المتعارف عليها إلا إنه من الضروري أن يقوم بفحص الكثير من الجوانب البيئية في عمليات المنشأة.

سابعاً: ماهية المراجعة البيئية: شهدت المراجعة نمواً وتطوراً كبيراً خلال العقدين الماضيين عندما أدركت الإدارة العلنا والإدارة البيئية للوحدات الإقتصادية أن المراجعة البيئية هي أحد المكونات الأساسية في نظم الإدارة البيئية وعلى وجه التحديد كانت البداية الحقيقية للمراجعة البيئية حيث شهدت هذه الفترة إهتماماً متزايداً من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية ولجنة تداول الأوراق المالية بالبورصة بالمعلومات البيئية الدورية والتي يجب أن تفصح عنها

الشركات إجبارياً وتكون مقيدة بالبورصة أو ترغب بالتسجيل فيها كما زاد طلب المستثمرين على هذه المعلومات لأنها تؤثر في قرارات الإستثمار (عوض لبيب فتح الله الديب، ١٩٩٨)

ثامناً: دور المراجعة البيئية في تفعيل الحوكمة البيئية: تعرض عدد من المجمع العلمية والمنظمات البيئية إلى تطور مفهوم المراجعة الداخلية بغرض تقديم صورة جديدة للبيئة وبيان أثرها على دعم الحوكمة البيئية ومن أبرز هذا التطور الآتى:

أ- اعتبار المراجعة البيئية الداخلية نشاطاً مستقلاً عن الإدارة التنفيذية للحوكمة البيئية نتيجة تبعيتها إلى مجلس الإدارة الإشرافى ضمن دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه.

ب- إنها نشاط موضوعى يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة البيئية من خلال أشخاص مهنيين داخل البيئة ذو خبرة ومهارة عالية من داخل أو خارج المؤسسة البيئية.

ج- تطور إستراتيجية البيئة للمراجعة البيئية بحيث تستهدف إضافة قيمة للمنظمة البيئية وتحسين عملياتها داخل المؤسسة البيئية.

وبذلك فأن المفهوم للمراجعة الجيد يساعد على الإسهام الجوهري للمراجعة الداخلية فى تحقيق أهداف المنظمة الكلية للبيئة (إبراهيم إسحق نسمان، ٢٠٠٩)

تاسعاً: أسباب الإهتمام بالمراجعة البيئية:

أ- مخاطر التعرض لعقوبات قوانين وتشريعات حماية البيئة.

ب- الضغوط المتزايدة من جماعات حماية البيئة.

ج- زيادة الوعى البيئى لدى المستثمرين والمستهلكين والمؤسسات المالية والموردين.

د- حتمية تبنى منظمات الأعمال المواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية الأيزو ١٤٠٠٠ (أمين السيد أحمد لطفي، ٢٠٠٢)

عاشراً: معايير وإرشادات المراجعة البيئية:

أ- المبادرة لمنع أو إلغاء أو معالجة الأضرار البيئية.

ب- عواقب أضرار بيئية حدثت للأخرين او للمصادر الطبيعية.

ج- عواقب خرق قوانين وأنظمة البيئة.

د- عواقب إلتزامات بديلة مفروضة بموجب القانون(عادل حسين عبدالقادر النصيرات،
٢٠٠٦)

حادى عشر: تأثير الميثاق الأخلاقى على تطور المراجعة البيئية فى تفعيل

الحوكمة البيئية: إن تطور الميثاق الأخلاقى لمهنة المراجعة الداخلية يساهم فى دعم

أساسيات الحوكمة البيئية ويولد بيئة مناسبة تدعم دور الحوكمة البيئية كما يلى:

أ- إن وظيفة المراجعة الداخلية فى المؤسسة عادتاً ما تستخدم أطراف أخرى تمارس دوراً هاماً
فى عملية الحوكمة البيئية مثل مجلس الإدارة البيئى ولجنة المراجعة والمراجع الخارجى.

ب- إن وظيفة المراجعة الداخلية يمكن أن تتم داخل المؤسسة او يتم الإعتماد على مصدر
خارجى فى أدائها.

ج- توسيع نطاق وظيفة المراجعة الداخلية لتقديم خدمات بيئية إستشارية بالإضافة إلى إن هذه
الوظيفة تزود الإدارة بتقارير على كفاية أدوات الرقابية البيئية الداخلية.

مما سبق يتضح أهمية وضع المبادئ البيئية الجديدة للميثاق الأخلاقى لمهنة المراجعة
البيئية الداخلية والتي من ضمنها الموضوعية والسرية والنزاهة والكفاءة المهنية لتجنب
الصراعات المحتملة والحفاظ على إستقلالية المراجع الداخلى وبالتالي دعم الحوكمة البيئية
بالمؤسسة(إبراهيم إسحق نسمان ، ٢٠٠٩)

الدراسة الميدانية

إجراءات الدراسة:

أ/ أدوات الدراسة: تعتمد أداة الدراسة على تصميم قواعد الإستقصاء للمتغيرات وإستخدام
مقياس ليكرت الخماسى لتحليل النتائج الإحصائية وتم تصميم الإستمارة من سبعة أقسام
يتناول القسم الأول دوافع الإهتمام بالحوكمة البيئية من خلال خمسة عشر سؤال ويتناول
القسم الثانى محددات تطبيق الحوكمة البيئية من خلال خمس أسئلة ويتناول القسم الثالث
معايير الحوكمة البيئية من خلال خمس أسئلة أيضاً ويتناول القسم الرابع إلتزامات الحوكمة
البيئية من خلال ثلاث عشرة سؤالاً أما القسم الخامس فيتناول معايير وإرشادات المراجعة

البيئية من خلال خمس أسئلة ويتناول القسم السادس الميثاق الأخلاقي للمراجعة البيئية من خلال سبعة أسئلة ويتناول القسم السابع والأخير جودة المراجعة البيئية من خلال سبعة عشرة سؤالاً، وتم حساب الثبات فوجد علاقة ارتباط جوهريّة بين وجود نظاماً رشيداً للحوكمة البيئية وتحسين جودة المراجعة، كما تم التأكد من صدق الإستبيان بعرضه على مجموعة من المحكمين.

ب/ مجتمع الدراسة وعينة البحث: يشمل مجتمع الدراسة الشركات الصناعية ومنظمات الأعمال بمنطقة القاهرة الكبرى وقد تم توزيع عينة الدراسة التي تم حسابها وفقاً للمعاينة العشوائية ٢٥٠ مفردة موزعة وفقاً للنوع، ذكور ٣٩% وإناث ٦١%، وموزعة وفقاً للمؤهلات العلمية أقل من المتوسط ٥,٦%، متوسط ٢٢,٨%، أعلى ٤٩,٢%، دراسات علنا ٢٢,٤%.

كما كان توزيع عينة الدراسة وفقاً للخبرة ١٩,٦% أقل من ١٠ سنوات، ٥٦% أقل من ٢٠ سنة، ٢٢,٤% أقل من ٣٠ سنة، ٢% ٣٠ سنة فأكثر. وقد إشتملت وزارة الصناعة على ٢٠% من المبحوثين ووزارة البيئة ٢٢% من المبحوثين والشركات ذات الصناعات الخطرة ٢٦% من المبحوثين والباقي وقدره ٣٢% تم تخصيصه لأعضاء هيئة التدريس. ج/ تشمل فترة الدراسة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦.

النتائج

اعتمد الباحثون في جمع بيانات الدراسة الميدانية على إستمارة إستقصاء يتم إعدادها وإجراء الإختبار القبلي لها حيث قام الباحث بتوزيع القائمة على عينة إستطلاعية بمعرفة مدى وضوح الأسئلة وملاحظات المستجيبين وقد إستخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية في هذه المرحلة وبعد التأكد من ملائمة إستمارة الإستقصاء لأهداف البحث وإختبار فروضه قام الباحث بصياغتها في صورتها النهائية وتوزيعها على عينة البحث وبعد إعطائهم الوقت الكافي قام الباحث بجمع هذه الإستمارات ومراجعتها وتحليلها كما يلي:

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقيام مجلس الإدارة بمساعدة المستثمرين في التعرف على الأداء البيئي للشركات والتحقق من أن إدارتها تعمل على حماية البيئة على جودة المراجعة البيئية.

١. تحليل الارتباط والانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل "دور مجلس الإدارة" والمتغير التابع "جودة المراجعة البيئية".

بدراسة علاقة الارتباط والانحدار بين المتغير X1 دور مجلس الإدارة والمتغير y جودة المراجعة البيئية وجاءت النتائج كما يلي: جدول نتائج الارتباط والانحدار بين دور مجلس الإدارة وجودة المراجعة البيئية

جدول رقم (١): تحليل ارتباط الانحدار البسيط

المتغير المستقل - دور مجلس الإدارة							
المتغير التابع - جودة المراجعة البيئية							
مستوي المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات	مستوي المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
٠,٠٠٠	٧,٦٧٨	١,٦٦٨	ثابت الانحدار α				
٠,٠٠٠	٨,٨٤١	٠,٥١٨	معامل الانحدار β	٠,٠٠٠	٧٨,١٦٦	٠,٢٤٣	٠,٤٩٣ (*)

(*) معنوي عند مستوي معنوية ٠,٠١

يتضح من الجدول ما يلي: أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين دور مجلس الإدارة وجودة المراجعة البيئية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٤٩٣ بمستوي معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوي معنوية ٠,٠١ أي أن دور مجلس الإدارة يؤثر إيجابياً على جودة المراجعة البيئية.

بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:

$$Y=1.668+0.518*x-1+e$$

حيث:

y جودة المراجعة البيئية.

X_1 دور مجلس الإدارة.

e الخطأ العشوائي.

إختبار جودة توثيق النموذج: من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة f (٧٨٠١٦٦) بمستوى المعنوية (٠,٠٠٠) مما يعني معنويتها عند مستوي معنوية (٠,٠١) أي وجود تأثير ذو دلالة معنوية لدور مجلس الإدارة على جودة المراجعة البيئية.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٢٤,٣%) وذلك من خلال قيمة R² أي أن نسبة (٢٤,٣%) من التغيرات التي تحدث في جودة المراجعة البيئية ويشرحها دور مجلس الإدارة، ووفقاً للنتائج السابقة تم رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل حيث يوجد تأثير ذو علاقة معنوية لقيام مجلس الإدارة بمساعدة المستثمرين في التعرف على الأداء البيئي على جودة المراجعة البيئية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقيام المراجع الداخلي بزيادة فاعلية أجهزة الرقابة الإدارية في البيئة على جودة المراجعة البيئية.

٢. تحليل الارتباط والإنحدار البسيط لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل "دور المراجعة الداخلية" و المتغير التابع "جودة المراجعة البيئية".

بدراسة علاقات الارتباط والإنحدار بين المتغير x² "دور المراجعة الداخلية" والمتغير y

"جودة المراجعة البيئية" وجاءت النتائج كما يلي:

جدول نتائج الارتباط والانحدار بين دور المراجعة الداخلية وجودة المراجعة البيئية
جدول رقم (٢): تحليل ارتباط الانحدار البسيط

المتغير المستقل: دور المراجعة الداخلية المتغير التابع: جودة المراجعة البيئية							
مستوي المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات ثابت الانحدار α	مستوي المعنوي	F المحسوبة	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
٠,٠٠٤	٢,٩٤٨	٠,٤٠٧	معامل الانحدار β	٠,٠٠٠	٥٣٦,٤٥	٠,٦٨٨	٠,٨٣٠ (*)

(*) معنوية عند مستوى المعنوية ٠,٠١

يتضح من الجدول مايلي: أظهرت نتائج الارتباط الخطى وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين دور المراجعة الداخلية وجودة المراجعة البيئية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0,٨٣٠ بمستوى معنوية 0,٠٠٠ مما يعنى معنوية العلاقة بمستوى معنوية 0,01 أى أن دور المراجعة الداخلية يؤثر إيجابياً على جودة المراجعة البيئية.

بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالى:

$$Y=0,407+0,896*x_2+e$$

حيث:

Y جودة المراجعة البيئية.

X₂ دور المراجعة الداخلية.

e الخطأ العشوائى.

اختبار جودة توثيق النموذج: من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة (536,45)F بمستوى معنوية 0,000, مما يعنى معنويتها عند مستوى معنوية 0,01, أى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لدور المراجعة الداخلية على جودة المراجعة البيئية. القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (68,8%) وذلك من خلال قيمة R² أى أن نسبة (68,8%) من التغيرات التى تحدث فى جودة المراجعة البيئية يشرحها دور المراجعة الداخلية.

ووفقاً للنتائج السابقة تم رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل حيث يوجد تأثير ذو علاقة معنوية لقيام المراجع الداخلي بزيادة فاعلة أجهزة الرقابة الإدارية في البيئة على جودة المراجعة البيئية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتحقيق الإدارة التنفيذية أعمالها بشفافية ووضوح ودقة من خلال وجود جودة للمراجعة الداخلية والخارجية على جودة المراجعة البيئية.

٣. تحليل الارتباط والانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل "جودة المراجعة الداخلية والخارجية" والمتغير التابع "جودة المراجعة البيئية".

بدراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير المستقل x3 "جودة المراجعة الداخلية

والخارجية" والمتغير y "جودة المراجعة البيئية" وجاءت النتائج كما يلي:

جدول نتائج الارتباط والانحدار بين جودة المراجعة الداخلية والخارجية وجودة المراجعة البيئية.

جدول رقم (٣): تحليل ارتباط الانحدار البسيط

المتغير المستقل - جودة المراجعة الداخلية والخارجية المتغير التابع - جودة المراجعة البيئية							
مستوي المعنوية	قيمة T المحسوبة	قيمة المعامل	المعاملات	مستوي المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
٠,٠٠٠	٦,١٥٤	١,١١٠	ثابت الانحدار α	٠,٠٠٠	١٩٠,٣٧٩	٠,٤٣٩	(*) ٠,٦٦٣
٠,٠٠٠	١٣,٧٩٨	٠,٦٧٢	معامل الانحدار β	٠,٠٠٠	١٩٠,٣٧٩	٠,٤٣٩	(*) ٠,٦٦٣

(*) معنوية عند مستوي ٠,٠١

يتضح من الجدول ما يلي: أظهرت نتائج الارتباط الخطى وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين جودة المراجعة الداخلية والخارجية، وجودة المراجعة البيئية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0,663 وبمستوى معنوية 0,000 مما يعنى معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0,01، أى أن جودة المراجعة الداخلية والخارجية تؤثر إيجابياً على جودة المراجعة البيئية.

بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار يمكن صياغة معادلة الإنحدار بالشكل التلى:

$$Y=1,110+0,672*x_3=e$$

حيث:

Y جودة المراجعة البيئية

X₃ جودة المراجعة الداخلية والخارجية

e الخطأ العشوائى

اختبار جودة توفيق النموذج: من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F(190,379) بمستوى معنوية 0,01، أى أن وجود تأثير ذو دلالة معنوية لجودة المراجعة الداخلية والخارجية على جودة المراجعة البيئية.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (43,9%) من خلال قيمة R²، أى أن نسبة (43,9%) من التغيرات التى تحدث فى جودة المراجعة البيئية تشرحها جودة المراجعة الداخلية والخارجية.

ووفقاً للنتائج السابقة تم رفض الفرض الأسمى وقبول الفرض البديل حيث يوجد تأثير جوهرى ذو علاقة معنوية لتحقق الإدارة التنفيذية أعمالها بشفافية و وضوح و دقة من خلال وجود جودة للمراجعة الداخلية والخارجية على جودة المراجعة البيئية.

الفرض الرابع: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لرفع مستوى الوعى البيئى لدى منظمات الأعمال لتحقيق منهج إدارى فعال وذلك من خلال مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين فى الشركات المتوافقة بيئياً على جودة المراجعة البيئية.

٤. تحليل الارتباط والإنحدار البسيط لتحدي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتى تشمل على "دور مجلس إدارة الشركة (x1)، دور المراجعة الداخلية (x2)، جودة المراجعة الداخلية والخارجية (x3)"، والمتغير التابع "جودة عملية المراجعة (y)".

يدرس علاقة الارتباط والإنحدار المتعدد لعلاقة المتغيرات المستقلة (دور مجلس الإدارة ، دور المراجعة الداخلية، جودة المراجعة الداخلية والخارجية، بالمتغير التابع جودة المراجعة البيئية.

جدول نتائج الارتباط والانحدار بين "دور مجلس الإدارة، دور المراجعة الداخلية، جودة المراجعة الداخلية والخارجية" و "جودة المراجعة البيئية".
جدول رقم (٤): تحليل ارتباط الانحدار البسيط

المتغير التابع - y جودة المراجعة البيئية				
المعاملات المقدره				المتغيرات المستقلة
مستوى المعنوية	testT	قيمة المعامل	المعامل	
٠,٢٥٥	١,١٤٠	٠,١٨٣	α	ثابت الانحدار
٠,٠٣٧	٢,١٠٣	٠,٠٩٣	B1	X1 دور مجلس الإدارة
٠,٠٠٠	١٣,٤٣٠	٠,٧٩٦	B2	X2 دور المراجعة الداخلية
٠,٠٤٨	٢,٠٣٣	٠,٠٦٤	B3	X3 جودة المراجعة الداخلية والخارجية
أختبار f قيمة f ١٨٥,٠٩ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠				
R^2 ٠,٨٣٥ R ٠,٦٩٧				

يتضح من الجدول ما يلي: أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة (دور مجلس الإدارة/ دور المراجعة الداخلية/ جودة المراجعة الداخلية والخارجية) والمتغير التابع (جودة المراجعة البيئية) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد ٠,٦٦٣ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١ أي إن المتغيرات المستقلة تؤثر إيجابياً على جودة المراجعة البيئية.

بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=0.183+0.093*X_1+0.796*x_2+0.064*x_3+e$$

حيث:

Y جودة المراجعة البيئية X_1 دور مجلس الإدارة

X_2 دور المراجعة الداخلية X_3 جودة المراجعة الداخلية والخارجية

e الخطأ العشوائي أختبار جودة توفيق النموذج.

من النموذج يتضح معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة f (١٨٥,٠٩) بمستوى معنوية

(٠,٠٠٠) مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية (٠,٠١) أي إن وجود ذي دلالة معنوية

للمتغيرات المستقلة على جودة المراجعة البيئية.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (٦٩,٧%) وذلك من خلال قيمة R2 أي إن المتغيرات المستقلة تشرح حوالى نسبة (٦٩,٧%) من المتغيرات التي تحدث جودة المعامل البيئية، ووفقاً للنتائج السابقة تم رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل حيث يوجد تأثير جوهري ذو علاقة معنوية لرفع مستوى الوعي البيئي لدى منظمات الأعمال لتحقيق منهج إدارى فعال وذلك من خلال مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين فى الشركات المتوافقة بيئياً على جودة المراجعة البيئية.

ونلخص مما سبق قبول الفرض الرئيسي للباحثة وهو وجود علاقة إرتباط جوهريه بين وجود نظاماً رشيداً للحوكمة البيئية وتحسين جودة المراجعة.

التوصيات

١/ أظهرت الدراسة أن دور مجلس الإدارة فى إختيار وإقرار السياسات البيئية جاءت على قمة إطار الحوكمة البيئية وأنه من أهم آلياتها مما يؤدي إلى جودة المراجعة البيئية، لذا أوصى بضرورة استقلالية مجلس الإدارة بحيث تكون غالبيته من الأعضاء غير التنفيذيين حتى تتمكن من إتخاذ القرارات بعيداً عن أى ضغوط، ورفع مستوى كفاءته والمحافظة على عقد الاجتماعات الدورية والترتيب لها والوقت الكافى لها.

٢/ تبين من الدراسة أهمية معايير وإرشادات المراجعة البيئية والتي حددتها بقائمة الاستقصاء لذا أوصى كباحث بضرورة مراعاة هذه المعايير وتطبيقها كما أوصى بضرورة الإلتزام بالميثاق الأخلاقى للمراجعة البيئية.

٣/ ضرورة الإهتمام بالمراجعة الداخلية وضرورة إستقلال المراجع الداخلى وقدرته على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزه ومراعاة التنسيق ومنع التضارب فى المصالح بين موظفى المراجعة والمؤسسة وتمكين لجنة المراجعة من ممارسة اختصاصاتها بعيداً عن أى ضغوط من جانب الإدارة وضرورة إلحاقهم ببرامج تدريبية تتعلق بالمراجعة البيئية لرفع كفاءتهم.

المراجع

- إبراهيم إسحق نسمان(٢٠٠٩): دور إدارات المراجعة الداخلية فى تفعيل مبادئ الحوكمة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أمين السيد أحمد لطفى(٢٠٠٢): مستقبل المراجعة فى القرن ٢١ قراءات وتطلعات، جامعة القاهرة، مصر.
- جمال عبد الغنى أحمد عفيفى(٢٠٠٨): المحددات الإقتصادية والسلوكية للاختيار من بين الطرق المحاسبية البديلة كأساس للقياس المحاسبى مع التطبيق على عينة من الشركات العاملة بمصر، جامعة بنها.
- جون رييد، مجموعة عمل الإنتوساى لمراجعة البيئة(٢٠٠٧): تطورات وإتجاهات المراجعة البيئية، كندا.
- حسين بن طاهر ومحمد أبو طلاعة(٢٠١٢): حوكمة الشركات كإلنة للحد من الفساد المالى والإدارى، كلية العلوم والإقتصاد والتجارة، جامعة خير بسكرة، الجزائر.
- خالد حسن(٢٠٠٦): مدخل مقترح لتفعيل الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال وتحسين أداءه، دراسة تطبيقية، جامعة القاهرة، مصر.
- رغدة صلاح محمد عبد الرحمن(٢٠١٢): دور المراجعة البيئية الداخلية فى تفعيل مقومات الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال، دراسة تطبيقية، مصر.
- سالم سعيد بعجاجة(٢٠٠٨): مبادئ حوكمة الشركات لمدى إمكانية تطبيقها على الشركات السعودية المساهمة، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، جامعة الأزهر،.
- سمير أحمد سليمان عواد صقر(٢٠١٣): أثر تطبيق قواعد الحوكمة البيئية على قيمة الشركات، جامعة بنها، مصر.
- سندس ماجد رضا(٢٠٠٨): إليات حوكمة الشركات ودورها فى تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمى القوائم المالية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد.
- صالح زياتى ومراد بن سعيد(٢٠١٠): الحوكمة البيئية العالمية، قضايا وإشكالات، الجزائر.
- عادل حسين عبد القادر النصرات(٢٠٠٦): مدى إدراك مراجعى ديوان المحاسبة الأردنية لمتطلبات المراجعة البيئية المحلية والدولية وكفائتهم فى هذا الدور لتفعيل إنفاق المال العام، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

- عباس حميد التميمي(٢٠١٠): إليات الحوكمة ودورها فى الحد من الفساد المالى والإدارى فى الشركات المملوكة للدولة، مصر.
- عوض لبيب فتح الله الديق(١٩٩٨): المراجعة البيئية ودور المراجع المالى، جامعة الإسكندرية، مصر.
- فوزى وآخرون(٢٠٠٣): تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فى مصر، ورقة عمل المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، مصر.
- منظمة الإنتوساى، مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية(٢٠٠٠): الإستبيان الثالث حول الرقابة البيئية، كندا.
- مها محمد أبو هارجة(٢٠١٠): نموذج مقترح لإليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح فى البيئية المصرية، كلية تجارة، مصر.
- وليد حامد غنيم(٢٠١١): تحليل ومعالجة مشاكل تخطيط وتنفيذ برنامج المراجعة البيئية لتحسين جودة المراجعة، كلية تجارة، جامعة القاهرة، مصر.

A PROPOSED FRAMEWORK OF ENVIRONMENTAL GOVERNANCE AND ITS IMPACT ON QUALITY OF AUDITING

[18]

**Khatab, G. S.⁽¹⁾; Al-Shahat, Nehal, M. F.⁽²⁾
and Al-Sayed, Shaima, A.**

- 1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University

ABSTRACT

This study drives at identifying the shortness aspects within industrial institutions applying the environmental governance system, discussing as well the risks may arise and the extent to which those principles of governance are applied and impact of their application on achieving efficiency of the internal control in the industrial

corporations. The study sample consists of (250) individuals from both sexes who are working in ministry of Industry, hazardous industrial companies, Ministry of Environment, and teaching staff.

The study counts on statistical analysis data by administering validity and reliability test for testing the availability of generalizing results. The study examines frequent approaches statistical distribution of the investigation form phrases, depicting variables regrading central tendency and dispersion, in addition to studying the relationship between variables for testing hypotheses and reaching study results. The study relies on some statistical methods such as average, standard deviation, dependency. The study results indicate a significant correlation exists between having a rationale system of environmental governance and improving quality of auditing. The recommendation are summed up to that all rules and standards of environmental governance should be obligatory to firms in order to combat ecological and financial corruption and support, supporting economy as well and being committed to the morale charter of environmental auditing. The board of directors should be independent; the economic units should have a good system of environmental informatics and standards of economic cooperation and development organization in field of corporate governance, disclosure, transparency, and responsibility should be considered.